منهج المعتزلة في التلقي والاستدلال (عرض ونقد)

عبد القادر حسن أحمد باراس

DOI: https://doi.org/١٠.٤٧٣٧٢/jef.(٢٠٢٥)١٩.٢.١٨٨

الملخص: يهدف البحث إلى التعريف بمنهج فرقة من فرق المسلمين، وهم المعتزلة، وهذه الطائفة سادت في فترة من الفترات، وتلقوا دعما من السلطة السياسية في وقتهم؛ وهو ما ساهم في انتشار أفكارهم في مختلف أصقاع الدولة الإسلامية، وقد قسمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أفرد المبحث الأول للتعريف بالمعتزلة من حين النشأة مرورا بمرحلة قوتهم، ثم ضعفهم وتلاشيهم، والمبحث الثاني أفرد لبيان منهجهم في التلقي، ومنهجهم في الاستدلال، ثم خاتمة ضمنتها النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: المعتزلة، منهج، التلقي، الاستدلال.

المقدمة: الحمد لله الذي عرّف خلقه بذاته بمعرفة أسماءه والصفات، والصلاة والسلام على سيد البريات، محمد المصطفى الذي دلنا على أسمى الغايات، وعلى آله وأصحابه وعلى التابعين وعلينا معهم إلى يوم تشقق السماوات.

أما بعد: فإن أهم ما خاض فيه الخائضون وأخطر ما تحدث عنه المتحدثون مسائلُ الاعتقاد، فإن الأقدام قد تزل في هذا الباب، وتتزلق في مهاوي الضلال؛ لأن العقيدة تشكل منطلق الإنسان في حياته، وتحدد وجهته ومساره في الوجود؛ فإن استقام معتقدُه استقام سَيرُه، والعكس صحيح.

ومن هنا تظهر أهمية مثل هذه الدراسات والأبحاث، وتتبين أهميتها خصوصا أن بعض المنقول عن بعض طوائف المسلمين شابه شيء من المغالطة أو التدليس، وكل طائفة تكيد للأخرى وتسجل أمورا عليها لا تقول بها.

والله أسأل أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه...

سير خطة البحث

أولا: فكرة البحث (مشكلة البحث): من الممكن أن ألخص فكرة البحث من خلال السؤال التالي: ما هو منهج المعتزلة في التلقي والاستدلال؟ ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة تساهم في الإجابة عنه:

١ـ من هم المعتزلة؟

٢ـ ما منهج المعتزلة في التعامل مع نصوص الوحيين؟

٣ـ ما هو العقل عند المعتزلة؟

٤ـ ما منهج المعتزلة في النظر إلى العقل؟

ثانيا: سبب اختيار البحث: السبب الرئيس في اختيار البحث هو التعرف على فكر المعتزلة التي امتلأت صفحات الكتب بذكرهم، والرد عليهم، فأحببت أن أطلع عن كثب على فكرهم، ومنهجهم، خصوصا أن الكلام كثر عنهم؛ فأحببت أن أقف على الحقيقة.

ثالثا: منهج البحث: سأتبع في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي، حيث أنني سأعرض لمنهج المعتزلة وطريقتهم في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وذلك من خلال عرض منهج استدلالهم بالنقل والعقل مع الإشارة إلى المرجح لديهم عند التعارض، وبعد ذلك أقوم بنقد ما فيه مخالفة لمنهج أهل السنة.

رابعا: الدراسات السابقة: من المعلوم أن المعتزلة من الفرق التي ظهرت مبكرا؛ لذلك فهي ستكون محل نظر الكاتبين، وبالفعل كتب عنها المتقدمون الذين ألفوا في الملل والنحل، وحديثا ظهرت كتابات أفردت المعتزلة بالحديث، ومن خلال البحث والتنقيب وجدت بعض الدراسات، من ذلك: كتب الأستاذ/ عبد اللطيف رياض العكلوك رسالة موسومة بـ (منهج المعتزلة في الأسماء والصفات عرض ونقد)، عرض فيه لمنهجهم في نفي الصفات وحاول نقده.

وكتب د. عماد الحويل رسالة موسومة بـ (أبو القاسم الكعبي المعتزلي وآراؤه الكلامية) ومن خلال عرضه لآراء أبي القاسم الكعبي تعرض لشيء من منهجهم في الاستدلال. وكما ترى فإن هذه الدراسات لم تعرض لمنهج المعتزلة في الاستدلال بشكل عام.

خامسا: تقسيم خطة البحث: وقد قسمت البحث إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تمهيد، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: التعريف بالمعتزلة.
- المطلب الثاني: تعريفات، وفيه فرعان:
  - الفرع الأول: تعريف المنهج.
  - الفرع الثاني: تعريف الاستدلال.
- المبحث الثاني: منهج المعتزلة في التلقي والاستدلال
- المطلب الأول: منهج الاستدلال بالنقل عند المعتزلة.
- المطلب الثاني: منهج الاستدلال بالعقل عند المعتزلة.
- المطلب الثالث: تقديم العقل على النقل.

المبحث الأول: تمهيد

المطلب الأول: التعريف بالمعتزلة:

أولا: نشأة المعتزلة (التأسيس – القوة – الضعف): المعتزلة من الفرق الإسلامية التي ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري [١]، ويرى البعض أن ظهورهم كان قبل ذلك؛ حيث يوجد سند لهم متصلا برسول الله - صلى الله عليه واله وسلم -، فقد أخذ واصل[٢] وعمرو[٣]عن أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية[٤]، عن أبيه علي بن طالب - رضي الله عنه – ، عن النبي - صلى الله عليه واله وسلم -، ويرى د. زهدي أن جزءًا من هذا السند كان معروفا؛ فقد ذكر أن الشهرستاني نقل أخْذ واصل عن أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية، وأن ابن المرتضى[٥]أكمل باقي السند من عنده[٦]، لكن الشهرستاني ذكر أخذ واصل عن عبدالله بن الحنفية بصيغة التمريض (يقال)، وكذلك ذكر الشهرستاني بصيغة التمريض أخْذ واصل الاعتزال عن الحسن البصري، حيث قال :"ويقال أخذه – أي الاعتزال – عن الحسن بن أبي الحسن البصري"[٧]؛ لهذا فإن المعتزلة يعتدون بالحسن كاعتداد الحجازيين بالشافعي[٨].

وكان ظهور المعتزلة في مدينة البصرة التي كانت تزخر بشتى العلوم، وتعج بمختلف الثقافات التي أوت إلى دولة الإسلام، وبدايةُ ظهورهم انتشارُ الكلام عن مسألة مرتكب الكبيرة، حيث أن الخوارج الوعيدية قالوا بكفره وأنه مشرك ومع ذلك فهو فاسق، وقالت المرجئة هم مؤمنون لإقرارهم بالله ورسوله ولا تضر الكبيرة مع الإيمان ولكنهم فسّاق، فكان رأي واصل الأخذ بما اتفقوا عليه أي نسميه فاسقا، وترْك ما اختلفوا عليه من تسميته كافرا أو مشركا أو مؤمنا، وقال نقول هو في منزلة بين المنزلتين، وجرى هذا الحوار أثناء حضوره لحلقة الحسن البصري فقام واصل إلى سارية من سواري المسجد فقال الحسن: اعتزلنا واصل[٩].

ويرى البعض أن الذي اعتزل مجلس الحسن هو عمرو بن عبيد هو وأصحاب له فسموا المعتزلة [١٠]، وهذا سبب من أسباب تسميتهم بالمعتزلة كما يرى قائلوه، ويقول أبو القاسم الكعبي [١١] أن سبب التسمية راجعة لاعتزالهم كلّ الأقوال التي قيلت في مرتكب الكبيرة وأخذهم بالمنزلة بين المنزلتين [١٢].

ويحب المعتزلة أن يطلق عليهم أهل العدل والتوحيد؛ وكان الصاحب بن عباد [١٣] وهو من أشياخهم إذا تحدث عنهم لا يسميهم إلا بهذا الاسم [١٤]، وهذا الاسم مشتق من قاعدتين تدور حولهما معظم معتقدات المعتزلة وهما قاعدة العدالة الإلهية، وقاعدة الوحدانية. وكذلك يسميهم مخالفوهم بـ (القدرية) لقولهم إن "ليس لله عز وجل في إكسابهم ولا في أعمار سائر الحيوانات صنع ولا تقدير"[١٥]، ويرى المستشرق ماكدونا أن هذا الاسم مأخوذ من قولهم للإنسان قدرا على أفعاله أي قوة [١٦]. والمعتزلة لا يرضون بهذا الاسم ويرون أن الأولى به مَن يقول أن القدر خيره وشره من الله؛ احترازا من وصمة اللقب؛ للاتفاق على قول النبي ﷺ: (القدرية مجوس الأمة) [١٧]. ويُسمون بأسماء أخرى لا يرضون أن ينبزوا بها [١٨].

ومن القول بالمنزلة بين المنزلتين بدأ المعتزلة يبثوا أفكارهم، وبدأوا يضعون لأنفسهم مبادئ ترتكز عليها عقيدتهم، وشمروا لنشرها والدفاع عنها، بعد أن رسخ إيمانهم بها، وهذه المبادئ والخطط التي اختطها رجال الاعتزال كانت بدافع من أمور حدثت، من ذلك محاولتهم حل إشكال مرتكب الكبيرة، والتوفيق بين الأقوال التي قيلت بصدد تلك المسألة، ومنها كذلك اختلاط المسلمين بأهل الديانات الأخرى إبان الفتوحات والذين نقلوا بعضا من أفكارهم ومعتقداتهم إلى الساحة الإسلامية، ومنهم مَن قصد التشويش، فرأى المعتزلة لزاما الرد عليهم والوقوف حيالهم، إلا أن البعض يرى المعتزلة قد تأثروا بشكل ملحوظ ببعض هذه الأفكار والثقافات الدخيلة كالنصارى واليهود وغيرهما، حيث يرى هذا الفريق أن

---

(١) وذلك لأن واصل بن عطاء رأس هذه المدرسة ولد سنة ٨٠ هـ، وكان مواظبا على درس الحسن البصري الذي توفي سنة ١١٠ هـ، فيكون قد أظهر ما لديه وسنه قد جاوز العشرين، وذلك مطلع القرن الثاني من الهجرة (انظر: زهدي حسن، جار الله، المعتزلة، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٦٦ه = ١٩٤٧م)، والمقريزي، أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني (ت: ٨٤٥هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ)، ١٩٠/٤، قال المقريزي أنهم ظهروا بعد المائتين زمن الحسن البصري وهذا خطأ ظاهر ربما من النسخ؛ إذ أنه قصد بعد المائة).

(٢) واصل بن عطاء البصري الغزال المتكلم البليغ، وكان يلثغ في الراء فهجره في خطبه، ولد سنة ٨٠ ه، سمع من الحسن البصري، له من المؤلفات كتاب (معاني القرآن)، توفي سنة ١٣٠ ه (انظر: ابن حجر، لسان الميزان، ٤/ ٣٢٩).

(٣) عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري التميمي مولاهم، أخذ عن الحسن، توفي سنة ١٤٤ ه (انظر: ابن سعد، الطبقات، ٧/ ٢٠١) .

(٤) عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو هاشم الهاشمي العلوي المدني، روى عن أبيه، وروى عنه الزهري وغيره، توفي سنة ٩٨ ه (انظر: الذهبي ، تاريخ الإسلام، ١١٢٥/٢).

(٥) المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى صاحب كتاب (المنية والأمل)، لم أقف على من ترجم له .

(٦) انظر: زهدي حسن، المعتزلة، ١٢ – ١٤.

(٧) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد، الملل والنحل، (مؤسسة الحلبي) ، ١/ ٤٩ .

(٨) انظر: زهدي حسن، المعتزلة، ١٣.

(٩) انظر: أبو القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، (بيروت، دار الفارابي، ١٤٣٩ ه- ٢٠١٧م)، مقدمة المحقق، والشهرستاني، الملل والنحل، ١/ ٤٨.

(١٠) انظر: المعارف، ابن قتيبة الدينوري، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م)، تحقيق: ثروت عكاشة، ٤٨٣/١. أبو إسحاق الحصري القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب (بيروت، دار الجيل)، ١/ ١٤٣.

(١١) عبدالله بن أحمد بن محمود، أبو القاسم الكعبي البلخي، شيخ المعتزلة في زمانه، أخذ عن أبي الحسين الخياط ، توفي في جادى الآخرة سنة ٣١٩ه (انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٧/ ٣٥٥).

(١٢) انظر: أبو القاسم الكعبي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ٧٥.

(١٣) إسماعيل بن عباد بن العباس العالم الأديب اللغوي، وزير مؤيد الدولة البويهي، توفي سنة ٣٨٥ه (انظر: ابن الغزي، ديوان الإسلام، ٣/ ١٩٥).

(١٤) انظر: زهدي حسن، المعتزلة، ٥.

(١٥) أبو منصور عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، (بيروت، دار الافاق الجديدة، ١٩٧٧م)، ٩٤.

(١٦) انظر: زهدي حسن، المعتزلة، ٦.

(١٧) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ١/ ٤٣.

(١٨) من أراد الاستزادة حول موضوع الأسماء التي أطلقت عليهم فلينظر: زهدي حسن، المعتزلة، ٦ – ١٠.

المعتزلة تأثروا في طريقة ردهم على خصومهم بالنصارى كيحيى الدمشقي[١٩] ، حيث أنهم أخذوا عنه القول بالقدر (حرية الإرادة) ، ونفي الصفات ، والقول بالأصلح.

وأخذوا القول بخلق القرآن من لبيد بن الأعصم اليهودي، هذا رأي معظم المستشرقين ومن نهج نهجهم من الباحثين المسلمين كالشهرستاني الذي يرى تأثرهم بالفلسفة اليونانية [٢٠]. ويرى فريقٌ آخر أن المعتزلة بنوا مبادئهم انطلاقا من فهمهم لمصدري التشريع الأساسيين، وهما: الكتاب والسنة[٢١]، ويؤيد هذا د. عماد الحويل الذي يرى أن من أهم عوامل نشأت المعتزلة ووضعهم لهذه المبادئ هي الدفاع عن الإسلام ونصرته ضد شانئيه، وإظهارا لحقائقه المقابلة لما يبثه أعداؤه، وذكر أن أبا حذيفة الغزال رأس المعتزلة، كان إذا جن الليل أخذ لوحا ودواة، وصف قدميه يصلي، فإذا مرّ بآية فيها حجة على مخالف كتبها. ومساعي رجالات المعتزلة خير دليل على ذلك، كأبي الهذيل العلاف [٢٢]الذي ألف ستين كتابا في الذب عن الإسلام ضد شبه أعداءه، وكالخياط [٢٣]الذي ألف الانتصار في الرد على الملاحدة، وجهود النظام [٢٤]والكعبي وغيرهم في مجالدة أعداء الدين، وأقول إن هذه المساعي لولا أنها خرجت من صلب الإسلام لما كان لها أثرا بالغا في صد هجمات أعداء الدين وإخماد ثورتهم.

وكذلك يرى د. الحويل إن تعريف علم الكلام بأنه علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه، لخير شاهد على أن المعتزلة أثبتوا صحة العقيدة الدينية (الإسلام) لا بالاستعانة بعقيدة أخرى –العقائد الأخرى المقابلة للإسلام– تضادها وتعارضها في جوهرها، بل استعانوا بما لديهم من أصول [٢٥].

وبدأ المعتزلة يدافعون عن الدين ضد مخالفيه، ويناظرون من خالفهم من أهل الإسلام، فظهر أمرهم، لكنهم رأوا أن جمهورا كبيرا من الأمة غضب على المعتزلة وتعرضوا لنقمة حكام بني أمية، حيث أنهم تتبعوهم بالقتل والاضطهاد؛ عند ذلك أدرك المعتزلة أهمية وجود قوة تسندهم؛ ليظهروا آراءهم بحرية تامة؛ فأخذوا يتقربون من الخلفاء، فالتفوا حول اليزيد بن الوليد بن عبد الملك، وكان الوليد قدريا، لكنه قضى بعد توليه ببضعة شهور [٢٦]. وكذلك التفوا حول مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، وما لبث أن اندلعت في زمانه الفتن، وقام عليه بنو العباس وقتلوه[٢٧].

ثم ابتدأ عهد جديد في الحكم، فرفع المعتزلة رؤوسهم في عهد أبي جعفر المنصور؛ الذي تربطه بعمرو بن عبيد علاقة متينة، فكان يقربه ويطلب من الموعظة[٢٨]، ثم ضعف أمرهم في عهد المهدي بن المنصور، بل وقتل عددا منهم كصالح بن عبدالقدوس [٢٩]، ثم تولى الرشيد الحكم فتنفس المعتزلة الصعداء، وولى بعضهم كيحيى بن حمزة الحضرمي القضاء على دمشق، وقرّب بعض رجالاتهم، ومع ذلك لم يجسر المعتزلة على إبراز كل معتقداتهم؛ لشدة الرشيد في قضايا الدين[٣٠]. ثم انكمش نفوذهم في عهد الأمين بن الرشيد، فأقصاهم وتتبعهم بالحبس والقتل [٣١]. ثم بدأ دورُ عزهم ومجدهم وسؤددهم؛ وذلك بتولي المأمون سدة الحكم، فقرّب المعتزلة وعلى وجه الخصوص أحمد بن أبي دواد [٣٢]، وفي عهده بدأ امتحان الناس في القول بخلق القرآن، فقتل بعض مَن امتحن ومنهم مَن حبس[٣٣]. ومات المأمون وتولى المعتصم واستمر على سيرة أخيه، بل وزاد في تقريب ابن أبي دؤاد، وامتحن الناس في مسألة خلق القرآن منهم الإمام أحمد بن حنبل [٣٤]. ثم قضى المعتصم وخلفه الواثق، واستمر في حمل الناس على القول بخلق القرآن، بل كان أشد؛ فمن شدته أنه حمل أبا يعقوب يوسف البويطي من مصر إلى العراق واضعين في رقبته سلسلة حديد ووضعوا بين البغل والقيد سلسلة أخرى مربوطة بطوبة وزنها أربعون رطلا ، وكان يقول: والله لأموتن في حديدي هذا؛ حتى يأتي من بعدي قوم يعلمون أنه قد مات في هذا الشأن قوم في حديدهم[٣٥] واستمر الواثق في تقريب المعتزلة؛ فبلغوا أوج قوتهم، وأسكرتهم القوة؛ فاضطهدوا مخالفيهم بقوة الحاكم[٣٦]؛ وذلك بعد أن أشرب مقولتهم ، ونهج نهجهم؛ لأجل ذلك مقتهم بعض الناس، وبدأوا يتذمرون من أفعالهم[٣٧].

وبينما هم في هذه العظمة والتمكين يقضي الله سبحانه بموت الواثق، ويأتي المتوكل فتدول دولتهم، ويسقطون من عزهم، وهذا سبيل مَن يجعل القوة والمال وسيلة لنشر فكره، فما أن يعدما حتى يهتز موقفه. وتذكر بعض الروايات أن نظرة الواثق لأحمد بن أبي دؤاد تغيرت في آخر عمره؛ وذلك بسبب مناظرة بين شيخ وابن أبي دؤاد حيث أن الشيخ قطعه؛ فلم يمتحن الواثق بعد ذلك أحدا.

---

(١٩) من علماء الكنيسة الشرقية في الشام (انظر: المعتزلة، جار الله: ٢٣).
(٢٠) انظر: زهدي حسن، المعتزلة، ٢٠، د. الحويل، عماد عبد الرحمن علي، الكعبي وآراؤه الكلامية (رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة دمشق – كلية الآداب، ٢٠٠٩).
(٢١) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة (بيروت، دار آزال، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ ه – ١٩٨٨م) ، ٥٥ .
(٢٢) محمد بن الهذيل العلاف البصري المتكلم البصري، أخذ عن عثمان الطويل صاحب واصل بن عطاء، صنف كثيرا من الكتب، توفي سنة ٢٣٥ه (انظر : الذهبي ، تاريخ الإسلام ،٥/ ٧٣٧) .
(٢٣) عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، شيخ المعتزلة البغداديين، صاحب ذكاء مفرط، من بحور العلم، له مصنفات منها كتاب (الاستدلال) (انظر: الذهبي، السير ،١٣٤/١١).
(٢٤) إبراهيم بن سيار أبو إسحاق النظام، المتكلم المعتزلي، انفرد بمسائل شنع عليه بها، توفي سنة ٢٣٠هـ (انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ،٧٣٥/٥ه).
(٢٥) انظر: د. عماد الحويل، الكعبي وآراؤه الكلامية، ١٠٨ – ١١٠.
(٢٦) انظر: الطبري، تاريخ الطبري، ٤٦/٩.
(٢٧) انظر: ابن الأثير، الكامل، ١٧١/٥ وما بعدها.
(٢٨) انظر: ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ٢٠٩/١.
(٢٩) انظر: بن شاكر، فوات الوفيات، ١١٦/٢.
(٣٠) انظر: الطبري، تاريخ الطبري، ١١٣/١٠، الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢٨٥/٣.
(٣١) انظر: الطبري، تاريخ الطبري، ٢٢٠/١٠.
(٣٢) القاضي أبو عبدالله أحمد بن أبي دؤاد بن حريز الأيادي البصري ثم البغدادي، ولد سنة ١٦٠ ه بالبصرة، وصف بالكرم وغزارة الأدب ، وكان داعيا إلى خلق القرآن، توفي سنة ٢٤٠ه (انظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، ٧٥٨) .
(٣٣) انظر: الطبري، تاريخ الطبري، ٢٧٩/١٠.
(٣٤) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٣٢/١ وما بعدها.
(٣٥) انظر: ابن الجوزي، المنتظم: ١٧٥/١١.
(٣٦) انظر: الطبري، تاريخ الطبري، ١٩/١١، ابن العماد، شذرات الذهب، ٧٥/٢ وما بعدها.
(٣٧) انظر: ابن الأثير، الكامل، ٨/٧.

وعندما استولى المتوكل لم يضرب المعتزلة ويقضي عليهم مباشرة، وإنما تدرج؛ فلم يعزل ابن أبي دؤاد عن قضاء القضاة، واستمر في منصبه إلى أن مرض؛ فعين مكانه ابنه أبا الوليد، ولم يرسل لأحمد إلا بعد خمس سنين من توليه. والذي قام به أنه نهى عن الجدل في القرآن، وأنفذ كتبه بذلك إلى عماله، وأخرج مَن كان في السجون من الفقهاء والعلماء وأكرمهم، وأمر الفقهاء بنشر أحاديث الرؤية، وغيرها من الأحاديث التي تنكرها المعتزلة، وبعد مرور خمس سنوات من حكمه أعلن المتوكل غضبه وسخطه على المعتزلة، فعزلهم عن المناصب، وأقصاهم وقرّب أحمد بن حنبل؛ وبهذا انتقل المعتزلة إلى دور الضعف [٣٨]. ومن العرض السابق يتبين أن الذي التجأ إلى الحاكم واستخدم نفوذه ليس كل علماء المعتزلة وإنما القاضي أحمد بن أبي دؤاد ومن معه؛ لذلك لا يعمم الحكم على كل المعتزلة؛ فقد وجد مَن عارضه منهم فاستخدم نفوذه في إيقاع الأذى به؛ فربما يكون هذا سببا في عدم معارضة وتخطئة ابن أبي دؤاد من قبل علماء المعتزلة، يقوي ذلك أن من مبادئ المعتزلة قولهم بحرية الإرادة والرأي، وقد خالف ابن أبي دؤاد ذلك. وبعد ضربة المتوكل لهم ظهر الاختلاف في الرأي بينهم جليا؛ الذي أدى إلى ظهور فرقهم [٣٩].

وعلى الرغم من تعرض المعتزلة لهذه الضربات إلا أنهم انبروا يذبون عن حياضهم ويدفعون عن أنفسهم الشبهات التي يلقيها مخالفوهم. ثم جاءت الضربة الفاصلة للاعتزال، التي زلزلت كيانهم، وأوضحت أن زوالهم أكيد في العاجل أو الآجل، هذه الضربة وجهها إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري، الذي نشأ ربيبا في بيت أبي علي الجبائي[٤٠]زوج أمه، فقد أخذ عنه الكلام وتمكن منه؛ حتى صار إماما من أئمة الاعتزال، حتى عرض له ما جعله ينكر عليهم ويفنّد أقوالهم، وكان شديد الكره للاعتزال، وناظر أبا علي وقطعه في قاعدة الأصلح[٤١]، وانحاز الإمام الأشعري إلى أهل السنة و"أيد مقالتهم بمناهج كلامية، وصار ذلك مذهبا لأهل السنة والجماعة"[٤٢]. وهكذا ضعف المعتزلة، وقل شأنهم، ولكن لم يندثر اسمهم نهائيا في الاقطار إلا في بدء القرن التاسع الهجري. حيث أنهم في نهاية القرن الرابع تولوا بعض مناصب القضاء في الدولة العباسية. وبقي ذكرهم كذلك في البلاد التي يكثر فيها الشيعة؛ لأنهم في أصول الدين معتزلة. حيث أن شأنهم قد ظهر وقويت شوكتهم في عهد البويهيين، خصوصا عندما استوزر الصاحب بن عباد لفخر الدولة البويهي؛ وكان الصاحب بن عباد زيديا معتزليا؛ فاستغل منصبه لنصرة الاعتزال وأهله، فأدنى رجالات المعتزلة وولاهم المناصب [٤٣].

وبقي أن نشير إلى أن المعتزلة انقسمت على فرعين كبيرين، هما:

(معتزلة البصرة)، وهم الأسبق وجودا؛ ولهم قصب السبق في وضع أسس المدرسة.

و(معتزلة بغداد)، والذي أسس مدرسة هؤلاء هو بشر بن المعتمر. ووجد بين المدرستين خلاف في مواضيع عديدة أفردها أبو رشيد النيسابوري في كتابه (المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين).

وفي مرحلة لاحقة نشأت مدارس فرعية عن المدرستين؛ وذلك بعد تعمقهم في شرح أصولهم الخمسة التي سأشير إليها قريبا. وأكثر هذه المدرسة الفرعية تفرعت عن البصرية، ويبدو أن مدرسة بغداد اختفت، ولم يبق أثر إلا للبصريين خصوصا أتباع أبي هاشم الجبائي[٤٤](البهشمية)[٤٥].

ثانيا: الأصول الخمسة: وضع المعتزلة مبادئ تعبر عن معتقداتهم سموها أصولا، ومن جمع هذه الأصول فهو معتزلي ومن خالف ولو في أصل منها فليس بمعتزلي [٤٦]، واتفقت المعتزلة على الأصول الخمسة ولم تختلف إلا في فروعها [٤٧].

وهذه الأصول، هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والأسماء والأحكام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومصطلح الأصول الخمسة حدد في وقت متأخر عن زمن واصل وعمرو، إذ اشتهر عنهما التوحيد والعدل والمنزلة، ثم جاء أبو الهذيل العلاف وصاغها [٤٨].

واختلف عدّ القاضي عبد الجبار للأصول الخمسة، ففي المغني بيّن أن ما يلزم المكلف معرفته من الأصول أصلان، هما: التوحيد والعدل. وفي كتابه (مختصر الحسنى) عدّه أربعة، هي: التوحيد، والعدل، والنبوات، والشرائع. وجعل الوعد والوعيد، والأسماء والأحكام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر داخلة في الشرائع. وعدّها في موضع آخر خمسة على ما ذكرته سابقا[٤٩].

ومعنى التوحيد عندهم هو تنزيه الذات الإلهية عن الشريك؛ لذلك جاءت ردودهم على المجوس وأهل الدهر[٥٠]. وينزهونه سبحانه عن الحدوث وعن صفات المخلوقين، بحسب ما فهموه من النصوص؛ لذلك فهم يقولون أنه سبحانه" واحد ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١] ، ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام : ١٠٣] ولا تحيط به الأقطار، وأنه لا يحول ولا يزول ولا يتغير ولا ينتقل، وأنه﴿الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[الحديد:٣]، وأنه ﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف : ٨٤]، وأنه أقرب إلينا من حبل الوريد"[٥١]. وقال القاضي عبدالجبار: "واعلم أنهم أجمعوا على أن الله

(٣٨) انظر: زهدي حسن، المعتزلة، ١٥٨ – ١٨٤.
(٣٩) انظر: زهدي حسن، المعتزلة، ١٩٧.
(٤٠) محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري المعتزلي، الأستاذ أبو علي، كان متوسعا في العلم سيال الذهن، وهو الذي ذلل علم الكلام وسهله، له مصنفات كثيرة منها (التفسير الكبير) (انظر: الذهبي، السير، ١١٣/١١) .
(٤١) انظر: المصدر السابق، ٢٠١ – ٢٠٢.
(٤٢) الشهرستاني: الملل والنحل ،١/ ٩٣.
(٤٣) انظر: فضل الاعتزال، مقدمة المحقق، ١٤.
(٤٤) عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب الجبائي المعتزلي، أخذ عن أبيه أبي علي، له مصنفات منها (الجامع الكبير) ، توفي سنة ٣٢١ه(انظر : الذهبي ، السير، ٦٤/١٥) .
(٤٥) انظر: فضل الاعتزال، مقدمة المحقق، ١٢ – ١٣.
(٤٦) انظر: أبو الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي، الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، ١٢٦.
(٤٧) انظر: القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ٣٦١.
(٤٨) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٦٩.
(٤٩) انظر: المصدر السابق، ١٠١.
(٥٠) انظر: أبو الحسين الخياط، الانتصار، ١٧.
(٥١) المصدر السابق، ٥.

تعالى واحد، كما نطق به القرآن ودل عليه العقل"[٥٢]. وبناء على هذا التنزيه أنكروا الصفات التي تشبه صفات المخلوقين؛ ليبين عن خلقه؛ لذلك فإنهم قصدوا بالوحدانية أنه سبحانه "واحد في صفاته، التي يبين بها عن سائر الموجودات، ولم يمكنهم أن يقولوا إنه يبين بمجرّد الصفات؛ فأحوجوا أن يُثبتوا أن يبين باستحقاقه الصفات على الوجه الذي يستحقها سائر الموصوفين؛ فقالوا لأجل ذلك: إنه موجود قديم، ليبين من الموجود المحدَث، وقالوا قادر لذاته، ليبين من القادر بقدرة، وقالوا : عالم بذاته ، ليبين ممن تجوز عليه السّنة ... واتفقوا أنه تعالى ليس بجسم ولا عرَض، ولا يجوز عليه ما يجوز عليهما، مما يرجع إلى صفتهما؛ فلذلك قالوا: إن مَن قال بجواز المكان عليه والجوارح والأعضاء، والنزول والصعود، وسائر ما يصح في الجسم فهو مشبّه"[٥٣]. والذي دعاهم إلى هذا أنهم رأوا ثمة شُبه تسللت إلى المجتمع الإسلامي عن طريق بعض النصارى الذين أسلموا أو أظهروا الإسلام، وكذلك ردا على مَن غلا كثيرا في التشبيه والتجسيم كالكلابية والكرامية[٥٤].

ومعنى العدل عندهم " أنه سبحانه منزه عن كل قبيح، وأن ما ثبت أنه قبيح ليس من فعله، وأن ما ثبت من فعله لا يجوز أن يكون قبيحا"[٥٥]. ومعنى ذلك أن الله منزّه عن كل فعل قبيح كالظلم والكذب، وأن الفعل يصدر عنه سبحانه على وجه الصواب والمصلحة[٥٦]، ويرى البعض أن القول بالحسن والقبح الذاتيين للأشياء – أي أن القبح والحسن ذاتي في الأشياء لا علاقة له بالخطاب – الذي اشتهر به المعتزلة له علاقة بمفهوم العدل من حيث الحرية الفردية في الاختيار واستقلالية الأشياء بالحسن والقبح، بحيث لو أقدم على فعل شيء فإن معالم حسن هذا الشيء أو قبحه محددة لديه وواضحة، وهو حر في فعله، وبالتالي فإنه يمدح أو يذم وفقا لذلك، ولا علاقة لله من حيث الجبر والإلجاء[٥٧].

ومفهوم الوعد والوعيد عندهم، هو" أن وعيد الله بالعقاب حق، لا يجوز عليه الإخلاف ولا الكذب، كما أن وعده بالثواب حق "[٥٨]، وحيث أنه تعالى وعد بالثواب وتوعد بالعقاب، فحينئذ يكون من قبيل الواجب الذي أوجبه الله على نفسه. وقد جاء في الكتاب العزيز التصريح بذلك [٥٩].

أما مفهوم المنزلة بين المنزلتين عندهم، أن " صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا مسلم ولا ديّن، وإن أجازوا أن يقال: مؤمن بالله مقيّدا، ويقولون فيه أيضا: ليس بكافر ولا منافق؛ لأن أحكام الكفر منتفية عنه؛ فلهذا قالوا بالمنزلة بين المنزلتين"[٦٠] . وهذا ما قرره شيخ الطائفة أبو حذيفة الغزال كما ذكر ذلك كتاب المقالات في القصة المشهورة سالفت الذكر، ووجه تقرير هذا المفهوم: "إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنا وهو اسم مدح. والفاسق لم يستجمع خصال الخير وما استحق اسم المدح، فلا يسمى مؤمنا، وليس هو بكافر مطلقا أيضا؛ لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه، لا وجه لإنكارها، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة، فهو من أهل النار خالد فيها، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان: فريق في الجنة، وفريق في السعير"[٦١].

ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اتفقت عليه الأمة، وإنما اختلفوا في التطبيق، وهنا يهمنا رأي المعتزلة، فقد قال أبو القاسم البلخي: "وأجمعوا – المعتزلة – أن على المسلمين الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر واجبان بأي جهة استطاعوهما، بالسيف فما دونه"[٦٢].

الفرع الأول: تعريف المنهج:

أولا: لغة: المنهج لغة مصدر ميمي من الثلاثي نهج، ونهج معناه سلك، ويأتي بمعنى أوضح وبيّن، تقول أنهجت الطريق أي سلكته، وفلان يستنهج سبيلَ فلان أي يسلك مسلكه وطريقه. والمنهج هو الطريق الواضح البيّن[٦٣].

والمنهج اصطلاحا: "خُطَّة منظّمة لعدَّة عمليّات ذهنيَّة أو حسيَّة بُغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها"[٦٤]. ويمكن القول أن المنهج: هو مجموعة القواعد ا: وصلة إلى مطلوب.

الفرع الثاني: تعريف الاستدلال: الاستدلال لغة مصدر من الخماسي استدل، وأصله دلّ، ويقال استدل بالنجوم اتخذها دليلا ووسيلة لمعرفة الطريق، واستدل بالشيء على الشيء اتخذه دليلا عليه، والدليل ما يستدل به أي يتخذ وسيلة للوصول إلى مطلوب. واستدل على الشيء تعرف عليه وعرف حقيقته، ويقال دلّه على الطريق أي عرفه عليه[٦٥]، والاستدلال في اللغة طلب الدليل[٦٦].

وفي الاصطلاح: "هو طلب الدلالة والنظر فيها، للوصول إلى العلم بالمدلول"[٦٧].

---

(٥٢) فضل الاعتزال، ٣٦٢.
(٥٣) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ٣٦٣.
(٥٤) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ١٤٧.
(٥٥) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ٣٦٤.
(٥٦) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٢١٨.
(٥٧) انظر: المصدر السابق، ٢٢٠.
(٥٨) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ٣٦٧.
(٥٩) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٢٦٨، فإنه نقل ملخص ما ذكر عن القاضي عبد الجبار في شرحه للأصول الخمسة.
(٦٠) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ٣٦٧.
(٦١) الشهرستاني: الملل والنحل، ١/ ٤٨.
(٦٢) أبو القاسم الكعبي، فضل الاعتزال، ٥.
(٦٣) انظر: أبو نصر الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، ٣٤٦/١.
(٦٤) د. أحمد مختار، عبدالحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (عالم الكتب: الطبعة الأولى، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م) ، ٣/ ٢٢٩١ .
(٦٥) انظر: المصدر السابق، ١/ ٧٦٣، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (القاهرة: دار الدعوة) ، ٢٩٤/١ .
(٦٦) ينظر: أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري (بيروت: مؤسسة الرسالة) ، ١١٤ .
(٦٧) أبوبكر الجصاص، أحمد بن علي الرازي، الفصول في الأصول (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ه – ١٩٩٤م) ،٤/ ٩.

المبحث الثاني: منهج المعتزلة في التلقي والاستدلال:

المطلب الأول: منهج التلقي والاستدلال بالنقل عند المعتزلة: وأقصد بالاستدلال بالنقل في هذا المقام الاستدلالَ بالكتاب والسنة والاجماع وكذلك القياس فإنه وإن كان الاعتماد فيه على النظر إلا أن مرجعه النص، وحديثي هنا عن منهجية وموقف المعتزلة من التلقي والاستدلال بمصادر النقل الشرعية، لا جرم أن الذي يرضى بمصدر ما يتلقى منه فهو يستدل به ويستقي منه حججه.

أولا: منهجهم في التلقي من النقل: منهجهم في التلقي هو الأخذ من كتاب الله فهم يعدونه أصلا، وإن قدموا العقل، وكذلك الأخذ بما صح قطعا عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم، أما حديث الآحاد فلا يفيد عندهم القطع واليقين، فلا يعد مصدرا للعقائد، ولكنهم يعتبرونه في الفروع. ويوضح شيخهم أبو حذيفة واصل الغزال هذا المنهج، فيقول: "الحق يعرف من وجوه أربعة: كتاب ناطق، وخبر مجمع عليه، وحجة عقل، أو إجماع من الأمة"[٦٨]، لاحظ قوله: "وخبر مجمع عليه " اشترط كون الخبر لا خلاف في صدوره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم، ويقول القاضي عبد الجبار: "فإن قيل ما الأدلة؟ قيل له: حجة العقل والسنة والكتاب والإجماع"[٦٩]، ويقول أيضا وهو في معرض عد مصادر التلقي: " ولأن به – العقل – يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب، وإن كنا نقول أن الكتاب هو الأصل"[٧٠].

رأينا القاضي وهو يعدد منهج التلقي ومصادره، حيث أنه عدّ الإجماع. والاحتجاج بالإجماع محل اتفاق بين المعتزلة ما عدا ما جاء عن النظام من إنكاره له وإنه ليس بحجة وإنما الحجة في مستنده إن ظهر لنا [٧١]، لكن يذكر الإمام الأشعري رأيا للنظام في الخبر الذي ظاهره العموم ولا يوجد ما يخصصه في العقل، أن على السامع للخبر " أن يقف في عمومه حتى يتصفح القرآن والإجماع والأخبار فإذا لم يجد للخبر تخصيصاً في القرآن ولا في الإجماع ولا في الأخبار ولا في السنن قضى على عمومه"[٧٢]. كما ترى ففي هذا النص تصريح باعتبار النظام للإجماع، إذن فأي إجماع ينكره النظام؟، يرى د. أبو ريدة أن النظام لا ينكر إجماع الأمة على بعض الأمور كالإمامة، وإنما ينكر الإجماع الذي غرضه وضع حد شرعي من غير استناد إلى نص، أي أن النظام ناقش في صورة من صور الإجماع لا في أصله[٧٣].

ويرى المعتزلة أن الإجماع المعتبر – الذي يصح الاستدلال به هو الصادر عن مجتهدي الأمة في كل عصر من العصور، يقول القاضي عبدالجبار: "والذي نصره أبو عبد الله البصري وحكاه عن أبي هاشم اعتبار كل المصدقين في الاجماع على اختلاف مذاهبهم؛ لأن الدليل المعتمد في هذا الباب هو الخبر: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، والخبر يقتضي ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يقال المراد به من يقع عليه اسم الأمة في اللغة ممن بعث الله إليه الرسول ودعاه إلى شريعته كفر به أو صدق؛ لأن من لم يصدق به لا يجوز وهذه حاله في الإجماع"[٧٤]. ولا شك أن المعتزلة لم يخالفوا الأمة في قضايا مستندها الإجماع.

وأما القياس فلم يعتد بعض متقدمي المعتزلة به، فبالإضافة إلى إنكار النظام له – وقد اشتهر ذلك عنه – نجد بعض كبار شيوخ المدرسة البغدادية كجعفر بن مبشر، وجعفر بن حرب، ويحيى الإسكافي قد أنكروا القياس، وأجاز أبو هاشم القياس إذا ثبت الأصل بالنص [٧٥]. أما متأخرو المعتزلة كالقاضي عبد الجبار وتلاميذه يقرون بالقياس كدليل سمعي؛ إذ من خلاله يمكن الوصول إلى معرفة أحكام الأفعال والعبادات، وكما أنه يصح التعبد بخبر الواحد يصح بالقياس [٧٦]. وكما هو واضح من العرض السابق فإنهم يستدلون بالقياس في الفروع، ويجب التنبيه هنا إلى أنهم يعتقدون أن العلة مؤثرة بنفسها في الحكم، يقول أبو الحسين البصري [٧٧]: " إن حكم الأصل متعلق بها – أي العلة – وأنها مؤثرة فيه ثم تجري في الفروع فاذا كان وصف منها غير مؤثر في حكمه لم يجز كونه في جملة علته فيجب إسقاطه"[٧٨] ، وهذا على حسب مبناهم في العدل.

ثانيا: منهجهم في الاستدلال بالنقل:

أولا: منهج الاستدلال بالقرآن الكريم عند المعتزلة: كل طوائف الإسلام بمختلف تصوراتهم وأفكارهم يتكؤون في إثبات قضايا الاعتقاد على القرآن الكريم؛ إذ يخرج من دائرة الدين مَن لا يرضى بالقرآن حكما، إلا أن القرآن حمّال أوجه، والأنظار تختلف ، والأفهام تتفاوت، ولكلٍّ قاعدة يبني عليها، ووجهة هو موليها.

والمعتزلة نظروا إلى القرآن بحسب قواعدهم وأصولهم، بمعنى أنهم انطلقوا في فهم القرآن من الأصول الخمسة التي مَن لم يتمسك بها لا يعد معتزليا. وأكثر ما اعتمد عليه المعتزلة في الاستدلال على القضايا المختلفة هو القرآن؛ لذلك نجدهم اعتنوا بدراسته وتفسيره، وما من شك في أن تفسيرهم خضع لقواعدهم في التوحيد والعدل [٧٩]، وهذا ما سأبيّنه في السطور الآتية.

ذكرت سابقا أن أول أصل عند المعتزلة هو التوحيد وعنوا به أنه سبحانه واحد في صفاته التي يبين بها عن خلقه، وأن صفاته ليست معاني زائدة على الذات، ولا تُسلب عنها معاني الكمال من قدرة وعلم ... إلخ؛ لذلك فهم يقولون قادر لذاته، عليم بالذات، لا بعلم زائد على ذاته[٨٠]، وأنه سميع بصير أي مدرِك للمدرَكات كما قال البصريون، أو لا تخفى عليه المسموعات والمبصرات كما قال البغداديون[٨١]، وهكذا فإنهم " أجمعوا في كل

---

(٦٨) انظر : د. أحمد عارف ، الصلة بين الزيدية والمعتزلة ، ٩١ .
(٦٩) الأصول الخمسة، ٦٦.
(٧٠) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ٨٧.
(٧١) انظر: محمد أبو ريدة، النظام وآراؤه الكلامية (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف)، ١٩.
(٧٢) الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ألمانيا فيسبادن: دار فرانز شتايز، ١٤٠٠ه – ١٩٨٠)، ٢٧٧.
(٧٣) انظر: محمد أبو ريدة، النظام وآراؤه الكلامية، ٢٣.
(٧٤) القاضي عبد الجبار، المغني، ٢٠٨/١٧ نقلا عن د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٨١.
(٧٥) انظر: أبو الحسين البصري، المعتمد (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ه)، تحقيق خليل الميس، ٢٧٤/٢.
(٧٦) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٨٣.
(٧٧) محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين المعتزلي البغدادي العلامة، شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف الكلامية، وله الكتاب المشهور في الأصول (المعتمد)، كان فصيحا بليغا يتوقد ذكاء، توفي ببغداد في ربيع الآخر سنة ٤٣٦ه (انظر: الذهبي، السير، ٢٣٠/١٣).
(٧٨) المعتمد، ٢٦١/٢.
(٧٩) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٧٥.
(٨٠) انظر: الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، المنقذ من الضلال، تحقيق: عبد الحليم محمود (مصر: دار الكتب الحديثة)، ١٥٠.
(٨١) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ١٥٤ – ١٥٥.

صفات الله – تعالى – أنها للذات، أو ترجع للذات، ومنعوا في شيء من صفاته أن يكون بمعنى أزلي "[٨٢]. وكلام القاضي هذا مؤكد لكلام واصل، وهو أن " من أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين"[٨٣].

وكذلك نفوا الصفات الخبرية التي يرون أنها طريق إلى التشبيه والتجسيم، وأولوها بما يرونه مناسبا للحال والسياق؛ وترتب على هذا نفيهم للرؤية يوم القيامة، وكذلك ترتب عليه القول بخلق القرآن.

فكل ما جاء في القرآن مخالفا لهذا المنهج فإنهم يؤولونه، من ذلك تأويلهم لقوله تعالى :﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢]، فقد قالوا: " فإن قلت : ما معنى إسناد المجيء إلى الله، والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة قلت: هو تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه: مثلت حاله في ذلك محال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها ووزرائه وخواصه عن بكرة أبيهم "[٨٤]، وكذلك يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى :﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر : ٦٧]، قال:" من غير تصوّر قبضة وطيّ ويمين، وإنما هو تخييل لعظمة شأنه وتمثيل حسيّ"[٨٥]. وقالوا في تأويل قوله تعالى:﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة :٢٢ – ٢٣]، بانتظار ثواب الله ونعمه؛ وعللوا ذلك بأن البصر لا يرى به إلا ما كان في جهة دون أخرى، وهذه علامة الحدوث؛ فيجب أن لا يرى بالأبصار البتة، وإنما يُرى بالقلوب والمعرفة[٨٦]، ومن ذلك تفسيرهم العلم بالمعلوم في قوله تعالى:﴿مِنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة : ٢٥٥] أي من معلوماته[٨٧].

وأما ما يتعلق بالأصل الثاني من أصولهم وهو العدل، فإنه يبحث في علاقة الفعل الإلهي بالمخلوق من حيث ما يجوز وما لا يجوز أن يفعله[٨٨]. ويعنون به تنزيه المولى سبحانه عن الأفعال القبيحة كالظلم والعبث والكذب، بمعنى أن الفعل يصدر منه سبحانه على وجه المصلحة، وأنه سبحانه لا يريد المعاصي ولم يخلقها ولم يقضها ويقدرها إلا بمعنى أنه أعلمنا بها لا بمعنى خلق وألزم [٨٩]. والعبد يخلق أفعال نفسه خيرها وشرها بقدرة أودعها الله فيه؛ وبمقتضى ذلك يُعذب أو يثاب، وعلى هذا الأساس فسروا آيات القرآن. فمن ذلك أنهم فسروا قوله تعالى:﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، بأنه سبحانه خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام، أي أن الأصنام من خلق الله[٩٠]، ومن ذلك أنهم قالوا أن الرزق هو الحلال فقط، والحرام لا يسمى رزقا[٩١]، "أي ليس مأمورا بتناوله"[٩٢]، وقال الزمخشري في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء : ١٧]: " التوبةُ من تاب اللَّه عليه إذا قبل توبته وغفر له، يعنى إنما القبول والغفران واجب على الله تعالى لهؤلاء"[٩٣] بناء على وجوب فعل الأصلح . وهكذا فكل آية فيها مخالفة لهذا الأصل تؤول بما يناسب الحال.

وأما يتعلق بالأصل الثالث وهو الوعد والوعيد: فإنهم يقصدون أنه سبحانه يجزي من أحسن بالإحسان، ومن أساء بالسوء، وبنوا على ذلك عدم قبول الشفاعة لمرتكب الكبيرة إلا بالتوبة؛ لأنه سبحانه توعده بالعقاب فلو لم يعاقب للزم الخلف وهو سبحانهُ﴿لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران : ٩]، ويقولون في فهمهم لهذه الآية الكريمة أن الإلهية تنافي خلف الميعاد[٩٤]. والشفاعة عندهم للمؤمنين والتائبين، وهي لهم زيادة في رفعتهم ومنزلتهم في الجنة[٩٥]، وأي آية فيها شفاعة تحمل على هذا الأصل، فمثلا قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء : ٢٨]، قال الرزمخشري: "ومن تحفظهم أنهم لا يجسرون أن يشفعوا إلا لمن ارتضاه الله وأهله للشفاعة في ازدياد الثواب والتعظيم"[٩٦].

وما يتعلق بالأصل الرابع وهو المنزلة بين المنزلتين، ويعنون بها الفسق الذي بين الإيمان والكفر؛ فحكم فاعل الكبيرة ليس كحكم المؤمن في الثناء والتعظيم؛ فهو يلعن ويتبرأ منه، وليس كحكم الكافر فلا يدفن في مقابر المسلمين. ورتبوا على ذلك أن صاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا بغير توبة فهو مخلد في النار، وعلى هذا الأساس أجروا الآيات التي فيها إشارة إلى تخليد أهل المعاصي.

وما يتعلق بأصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: فإنهم قسموا الأمر بالمعروف على قسمين: واجب وهو الأمر بالفرائض، ومندوب وهو الأمر بالنوافل. أما النهي عن المنكر فكله عندهم واجب؛ باعتبار أن المنكر كله قبيح[٩٧]، وبناء على هذا الأصل جاء ردهم على أهل الكفر، وعلى مخالفيهم من الفرق والطوائف الإسلامية.

ونجد المعتزلة في تفسيرهم للقرآن أنهم يحشدون كل المعارف اللغوية كالبلاغة والنحو لتفسيره بما يتماشى مع أصولهم ومنهجهم، ويظهر هذا في الأمثلة التي سقتها في الأسطر السابقة.

---

(٨٢) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ٣٦٣.
(٨٣) الشهرستاني: الملل والنحل، ١/ ٤٤.
(٨٤) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله، الكشاف (بيروت، دار الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ه)، ٤/ ٧٥١.
(٨٥) المصدر السابق، ٣٠١/١.
(٨٦) انظر: القاضي عبدالجبار الهمذاني، الأصول الخمسة (الكويت، جامعة الكويت ،١٩٩٨م) ، ٧٤ .
(٨٧) انظر: الزمخشري، الكشاف، ٣٠١/١.
(٨٨) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٢١٧.
(٨٩) انظر: القاضي عبد الجبار، الأصول الخمسة، ٩٩.
(٩٠) انظر: الزمخشري، الكشاف ،٤/ ٥١.
(٩١) انظر: المصدر السابق، ٩٨/٣.
(٩٢) الشهرستاني: الملل والنحل، ٥٣/١.
(٩٣) الزمخشري، الكشاف، ١ /٤٨٨.
(٩٤) انظر: المصدر السابق، ١/ ٣٣٩.
(٩٥) انظر: القاضي عبد الجبار، الأصول الخمسة، ٩٣.
(٩٦) الزمخشري، الكشاف، ٣/ ١١٢.
(٩٧) انظر: المصدر السابق، ٧١.

ثانيا: منهج الاستدلال بالسنة النبوية عند المعتزلة: رأينا في الأسطر السابقة كيف أن المعتزلة يخضعون تفسير القرآن الكريم وفقا لأصولهم الخمسة ومعتقداتهم، وكذلك الحال بالنسبة للسنة المطهرة؛ فإن الحديث المخالف لأصولهم إما يؤولونه أو يردونه لمخالفته للقطعي (من العقل أو النقل)، هذا إذا كان الكلام في العقائد.

يقول القاضي عبد الجبار، واضعا أسس القول في هذا الشأن، بعد أن افترض سائلا يسأله عن قبول الأخبار: "قيل له: أما ما ثبت بالأخبار المتواترة وعلمنا أن رسول الله صلى الله عليه وآلة وسلم قال ذلك وعمل به قلنا به. وما رواه الواحد والاثنان ومن يجوز عليه الخلط لا يقبل في الديانات، ويقبل في فروع الفقه إذا كان الراوي ثقة ضابطا، عدلا، ولم يخالف الكتاب ولم يمنع من قوله مانع. وما روي من مخالف الكتاب ودلالة العقل تأولناه على الوجه الصحيح كما نتأول كتاب الله تعالى على ما يوافق دلالة العقل لا على ما يخالفها"[٩٨].

ما ذكره القاضي يعبّر عن رؤية عامة لديهم ومنهج متبع عندهم، ومع ذلك نجد أنظارهم في هذا الشأن تختلف في بعض الجزئيات؛ فواصل بن عطاء يرى قبول الحديث المشهور أو المتواتر، بينما عمرو بن عبيد رد الكثير من الأحاديث وكذب المحدثين، بل نسب إليه الطعن في بعض الصحابة[٩٩] ، مع أن عمرا من رواة الحديث وحملته، ولكنه يرفض الأحاديث التي لا يرضى عن رواتها. ويرى أبو الهذيل العلاف أن الحديث لا يقبل إلا من رواية عشرين فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر، ورفض التواتر؛ لتجويزه الكذب على الجماعة الذين لا يحصون عددا، ويرى أن الأرض لا تخلو عن وجود جماعة هم أولياء الله لا يكذبون ولا يرتكبون كبيرة، فهم الحجة لا التواتر[١٠٠]. وخالفه تلميذه الجاحظ حيث أنه قبل المجمع عليه، ولكنه هاجم رجال الحديث، واتهمهم بالقصور في البحث، ومجانبة الانصاف.

هذا الحال عند متقدمي المعتزلة، وأما المتأخرين منهم كأمثال أبي الحسين الخياط، وأبي الحسين البصري، والجبائيين والقاضي عبدالجبار، والحاكم الجشمي، والزمخشري، فإنهم سلكوا مسلكا مختلفا كثيرا عن شيوخهم الأُول في موقفهم من الحديث وأهله، فهؤلاء عظمّوا الروايات واعتدوا بها، ولكنهم لم يعتنوا بدراستها؛ لذلك نتاجهم في هذا الموضوع قليل لا يذكر[١٠١]، وهذا لا يعني أنهم أعرضوا عنه إعراضا كبيرا فقد ذكر القاضي عبدالجبار في طبقاته جماعة ممن اعتنوا بعلم الحديث: منهم أبا سعيد أحمد بن سعيد الأسدي من الطبقة السابعة[١٠٢]، وأبا مجالد أحمد بن الحسين البغدادي من الطبقة الثامنة، وذكر القاضي أن جماعة من أهل الحديث سألوا أبا مجالد أن يحدثهم في الدقائق فأملى عليهم من حفظه خمسة آلاف حديث حتى ضجروا، وكان يحفظ مائة ألف حديث[١٠٣]، وكذلك ذكر منهم أبا الحسن الإسفراييني من الطبقة التاسعة[١٠٤].

ويذكر القاضي عبدالجبار سبب قلة وجود نصوص الحديث في كتبهم، فيقول بعد أن بيّن ما يقع عليه اسم السنة وهو الثابت عن رسول الله ﷺ على سبيل القطع: "فأما ما ينقل من أخبار الآحاد، فإن صح فيه شروط القبول، يقال فيه أنه سنة، على وجه التعارف؛ لأنا إذا لم نعلم ذلك القول، أو ذلك الفعل، فالقول بأنه سنة يقبح؛ لأنا لا نأمن أن نكون كاذبين في ذلك، وعلى هذا لا يجوز في العقل أن يقول في خبر الواحد قال رسول الله قطعا، وإنما يجوز أن يقول روي عنه صلى الله عليه واله وسلم ذلك"[١٠٥].

والآن سأذكر نماذجًا من الأحاديث التي ردوها أو تأولوها:

حديث الرؤية: جاء في صحيح البخاري من حديث جرير بن عبدالله، قال كنا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة، فقال: «إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا» ثم قرأ:﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩][١٠٦].

أنكر المعتزلة الأحاديث التي فيها حجة للمشبهة، ويرون أن هذا الحديث من أخبار الآحاد التي لا تفيد القطع، وعلى فرض صحته وقطعه فهو مؤول بالعلم، وأن النبي ﷺ بشّر أصحابه بانهم يعرفون ربهم تبارك وتعالى في الآخرة ضرورة من غير نظر، لأن الرؤية من خصائص الأجسام وهي لا تصح في حق المولى تبارك وتعالى، علاوة على ذلك فهو مخالف لقوله تعالى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام : ١٠٣]، ومخالف لقول النبي ﷺ :«نور أنى أراه»[١٠٧] [١٠٨].

حديث سحر النبي ﷺ : روى مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنه، قالت: سحر رسول الله ﷺ يهودي من يهود بني زريق، يقال له : لبيد بن الأعصم : قالت حتى كان رسول الله ﷺ يخيل إليه أنه يفعل الشيء، وما يفعله ... الحديث[١٠٩]، أنكر المعتزلة الأحاديث التي فيها إشارة لتأثير السحر على النبي ﷺ، ويرون أنه لا حقيقة له وإنما هو تخييل؛ وهو معارض بقوله تعالى :﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه : ٦٦]، ويقولون لا تأثير للسحر " إلا إذا كان ثم إطعام شيء ضار، أو سقيه، أو إشمامه. أو مباشرة المسحور به على بعض الوجوه"[١١٠]، ويرون أن

(٩٨) الأصول الخمسة، ٩٨.
(٩٩) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٧٥.
(١٠٠) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ١/ ٤٩ – ٥٣.
(١٠١) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٧٦ – ٧٧.
(١٠٢) انظر: القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ٢٧٢.
(١٠٣) انظر: المصدر السابق، ٢٨٨ – ٢٨٩.
(١٠٤) انظر: المصدر السابق، ٣٠٩.
(١٠٥) المصدر السابق، ١٤٦.
(١٠٦) أخرجه البخاري، الصحيح الجامع، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر (دار طوق النجاة) ، برقم الحديث(٥٥٤) ، تحقيق :محمد زهير الناصر، ١١٥/١.
(١٠٧) أخرجه مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، كتاب الإيمان، برقم الحديث (١٧٨) (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، تحقيق: محمد فؤاد باقي، ١٦١/١.
(١٠٨) انظر: القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ١١٢.
(١٠٩) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب السلام، باب السحر، برقم الحديث (٢١٨٩)، ٤/ ١٧١٩.
(١١٠) الزمخشري، الكشاف ،٤/ ٨٢١.

الساحر لو كان قادرا على التأثير لقتل النبي صلى الله عليه وآلة وسلم وكثيرا من المؤمنين؛ لشدة عداوتهم [١١١]، أي أن القول بحقيقته مخالف لدلالة العقل.

حديث حج آدم موسى: جاء في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: احتج آدم وموسى عليهما السلام عند ربهما، فحج آدم موسى، قال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض، فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء وقربك نجيا، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق، قال موسى: بأربعين عاما، قال آدم: فهل وجدت فيها وعصى آدم ربه فغوى، قال: نعم، قال : أفتلومني على أن عملت عملا كتبه الله علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ " قال رسول الله ﷺ: «فحج آدم موسى» [١١٢]. رد المعتزلة هذا الحديث؛ لمخالفته لقاعدتهم في الحرية والاختيار، وأن هذا عذرا لكل كافر وعاص[١١٣].

أحاديث الشفاعة: كحديث أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[١١٤]. يرى المعتزلة أن صاحب الكبيرة إذا مات من غير توبة فهو مخلد في النار؛ وعلى هذا الأساس أنكروا أحاديث الشفاعة، ويقولون إن صح فمعناه أن من ارتكب الكبيرة ثم تاب فهو من أهل الشفاعة، وهم يؤيدون أصلهم بظواهر بعض الآيات، كقوله تعالى :﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء : ٩٣]، وبعض الأحاديث، كقوله صلى الله عليه واله وسلم : «من تردى من جبل فقتل نفسه، فهو في نار جهنم يتردى فيه خالدا مخلدا فيها أبدا، ومن تحسى سما فقتل نفسه، فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا، ومن قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا»[١١٥].

وهكذا نجد منهج المعتزلة في قبول أو رد الحديث هو إن وافق المباني العقدية وكان قطعيا فهو المقبول، وما عدا ذلك مردود في أحكام الإيمان، ويقبلونه فيما عدا ذلك.

المطلب الثاني: منهج الاستدلال بالعقل عند المعتزلة

للعقل عند المعتزلة منزلة كبيرة، ويعتبر الركيزة الأهم لمنهجهم في معالجة القضايا خصوصا العقدية، ويرى المعتزلة أن معالجة القضايا استنادا للعقل إنما هو فهم صحيح لمنطوق الكتاب العزيز والسنة الغراء؛ لذلك فإن مدلول العقل لا يناقض كتابا ولا سنة لاتحاد المصدر، يقول القاضي عبد الجبار: "إن دليل العقل إذا منع من شيء فالواجب في السمع إذا ورد في ظاهره بما لا يقتضي ذلك نتأوله؛ لأن الناصب لأدلة السمع هو الذي نصب أدلة العقل فلا يجوز التناقض بينهما"[١١٦].

ولواحد منا أن يتساءل عن ماهية العقل عند المعتزلة، ماذا يقصدون بالعقل ؟: لعلماء المعتزلة تعريفان للعقل: الأول لبعض متقدميهم ، والآخر للمتأخرين. يرى أبو الهذيل العلاف وتلميذه النظام أن العقل: "قدرة يقتدر بها على اكتساب العلم وأنه أيضا القوة التي يفرق بها الإنسان بين نفسه وباقي الأشياء"[١١٧].

ويرفض متأخرو المعتزلة كالقاضي عبدالجبار والحاكم الجشمي القولَ بأن العقل قوة [١١٨]، بل يعرفونه بأنه "عبارة عن جملة من العلوم الضرورية مخصوصة متى حصلت في المكلف صح منه النظر والاستدلال والقيام بما كلف"[١١٩]. وينقدح في ذهن المطلع على التعريف السؤال عن العلوم التي ذكرها القاضي واعتبر مَن حازها مؤهلا للنظر والاستدلال، ويكشف الحابس الصعدي [١٢٠]النقاب عن هذه العلوم ويسردها، وهي[١٢١]:

١- العلم بحال النفس: أي علم الإنسان بكونه مريدا أو كارها للشيء.
٢- العلم البديهي: مثل كون الكل أكبر من الجزء والثلاثة نصف الستة.
٣- العلم بالتجربة: بمعنى العلم الناتج عن التجربة كإحراق النار، وقطع السكين.
٤- العلم بالمشاهدة: أي الناتج عن إعمال حاسة البصر.
٥- العلم بأن الشيء لا يخلو من نفي أو إثبات: كالعلم بكون الشيء إما موجودا أو معدوما.
٦- العلم بقصد المخاطب: وهو العلم بما يريده المخاطب، فلو سألك أحدهم أعالم زيد؟ فإنك تعرف أن قصده السؤال عن علم زيد.
٧- العلم بالأخبار المتواترة: كالعلم بوجود الكعبة في مكة، فإن ذلك معلوم بتواتر إخبار الناس به وإن لم يشاهدها المخبَر.
٨- العلم بالأمور الجلية القريبة العهد: أي أن عهدها بالذهن قريب كالعلم بحدوث انفجار أو زلزال.
٩- العلم بإسناد الفعل لفاعله: مثل إسناد الصناعة إلى الصانع.
١٠- العلم بحسن الحسن وقبح القبيح: كالعلم بحسن الصدق ورد الوديعة، وقبح الكذب وجحد الوديعة.

---

(١١١) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٧٩.
(١١٢) أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب القدر، حجاج آدم وموسى عليهما السلام، برقم (٢٦٥٢)، ٢٠٤٣/٤.
(١١٣) انظر: القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ٢٨٠.
(١١٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، باب الحوض والشفاعة (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م) ، برقم (٦٤٦٨) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط: ٣٨٧/١٤ ، وقال الأرنؤوط أن إسناده صحيح على شرط مسلم .
(١١٥) أخرجه البخاري، الصحيح الجامع، من حديث أبي هريرة، كتاب الطب، باب شرب السم، برقم (٥٧٧٨)، ١٣٩/٧.
(١١٦) القاضي عبد الجبار، المغني، ٢٠٨/١٧ نقلا عن د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٨٩.
(١١٧) د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٩١.
(١١٨) ينظر: المصدر السابق، ٩٢.
(١١٩) القاضي عبد الجبار، المغني، ٣٧٥/١١ نقلا عن د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٩٢.
(١٢٠) أحمد بن يحيى حابس الصعدي اليماني من مشاهير علماء الزيدية، تولى القضاء بصعدة، من مؤلفاته (شرح تكملة الأحكام) توفي ليلة الاثنين من ربيع الأول سنة ١٠٦١ه (انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ١٢٧/١).
(١٢١) ينظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٩٣.

ولابد من اجتماع هذه العلوم لكي تسمى عقلا، بخلاف ما لو تفرقت فهي ليست كذلك، وسميت هذه العلوم عقلا؛ لكون اجتماعها في الإنسان مانع له عن ارتكاب القبائح والإخلال بالواجبات. وربط المعتزلة بين هذه العلوم والتكليف، فمَن حصلت له كان مكلفا، وعند ذلك وجب عليه النظر لمعرفة المولى سبحانه وتعالى [١٢٢].

والمنهج عندهم في الاستدلال بالعقل: أن العقل هو الأصل الأول في مسائل العدل والتوحيد؛ فيتم النظر إلى النصوص بموجبه، وهذا عند متأخري المعتزلة. أما الأولون كواصل ابن عطاء فيرى حجية العقل إلا أنه يؤخر رتبته عن رتبة النص، ويجعل العقل خادما للسمع [١٢٣]، ومما يستأنس به على ما ذكرته قول واصل: "الحق يعرف من وجوه أربعة: كتاب ناطق وخبر مجمع عليه وحجة عقل أو إجماع من الأمة"[١٢٤].

والذي دعا المعتزلة إلى دراسة العلوم العقلية هو اتخاذها وسيلة لنصرة العقائد الدينية؛ فكان منطلقهم سليما نوعا ما، ويرى البعض أن تغلغل هذه العلوم في نفوسهم، وحبهم إياها، جعلهم يعتقدون أنها تمثل جانبا من الحقيقة والجانب الآخر منها هو النقل. ثم أنهم رأوا عدم وجود انسجام في بعض المواضع بين النقل والعقل، فحاولوا إظهار الاتفاق بينهما بشيء من طرق الجمع، ويرى هذا: أن المعتزلة لم يقفوا عند هذا الحد بل ذهبوا إلى إخضاع النقل للعقل، وأخذوا يحورون عقائدهم بما يتناسب مع التعاليم الفلسفية، وهذا رأي ماكدونالد [١٢٥].

والمنهج السليم في مثل هكذا دراسات أن نترك الفرصة لأصحاب الشأن في بيان منهجهم؛ لذلك نترك المجال للقاضي عبدالجبار يوضح المنهج المتبع عندهم في الاستدلال، وترتيب الأدلة، فإنه يقول تحت فصل عقده في بيان الأدلة: " أولها : دلالة العقل؛ لأن به يميّز بين الحسن والقبيح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع "[١٢٦]، ثم يدرك أن هذا الترتيب سوف يستهجنه المخالف لهم، ويتعجب منه؛ فأخذ يعلل بأن معرفة الله لا تحصل إلا بالنظر في حجة العقل، فالذي لا يعرفه سبحانه فإنه لا يعلم صحة الكتاب والسنة والإجماع[١٢٧]، وكذلك قال معللا لذلك: "لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب، وإن كنا نقول أن الكتاب هو الأصل من حيث أن فيه التنبيه على ما في العقول ... ومتى عرفناه مرسلا للرسول ... علمنا أن قول الرسول حجة، وإذا قال صلى الله عليه وآله وسلم :«لا تجتمع أمتي على خطأ»، وقوله : «عليكم بالجماعة»، علمنا أن الإجماع حجة"[١٢٨]. في هذه الأسطر يقرر منهج ترتيب الأدلة وأن دلالة العقل هي الأولى من حيث أننا ما عرفنا حجية الكتاب إلا به، وعندما عرفنا حجية الكتاب بالعقل، عرفنا من الكتاب أنه أرسل رسولا؛ فكان قول الرسول ﷺ حجة، ومنه عرفنا حجية الإجماع، وفي عبارته إطلاق تقديم العقل، وهكذا كل مسألة يتوقف فيها صحة النقل على العقل لا يستدل لها بالسمع بل بالعقل، يقول القاضي عبد الجبار: "وللمخالف في هذا الباب شبه من جهة السمع، قد تعلقوا بها قد ذكرناه، وبعضها نذكره الآن. من جملة ما لم نذكره، تعلقهم بقول الله سبحانه: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقوله تعالى :﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة : ٢٥٥]، وقوله تعالى :﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ﴾ [الأعراف : ٧]، وهذا يدل على أنه عالم بعلم ... والأصل في الجواب عن ذلك، أن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة غير ممكن، لأن صحة السمع ينبني على كونه عدلا حكيما، وكونه حكيما ينبني على أنه تعالى عالم لذاته، فكيف يصح ذلك؟، ثم يقال لهم: لا تعلق لكم بالظاهر؛ لأن الباءات إنما تدخل في الآلة كقولهم شيء برجلي، وأجذب بيدي، وكتبت بقلمي. وليس العلم بآلة فيما دخل فيه، فلا يصح التعلق بظاهر الآية. وإذا عدلتم عن الظاهر فلستم بالتأويل أولى منا، فنحمله على وجه آخر يوافق الدلالة العقلية، فنقول، قوله عز وجل :﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ أي وهو عالم به، وقوله عز وجل: ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ﴾ أي ونحن عالمون به، وقوله عز وجل:﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ أي معلوماته، والعلم قد يستعمل في العالم مرة، وفي المعلوم مرة أخرى، يقال: جرى هذا بعلمي، أي وأنا عالم به، ويقال: هذا علم أبي حنيفة وعلم الشافعي أي معلومهما"[١٢٩]، ثم وجه خطابه إلى مخالفه قائلا لو سلم لك الاستدلال بالسمع على مثل هذه المسألة لسلم لنا، وأستطيع أن أستدل بقوله تعالى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ على أنه تعالى ذا علم على ما ذهبت إليه، لوجب أن يكون فوقه مَن هو أعلم منه؛ لكون العليم صيغة مبالغة من العالم، وهذا محال، فلم يسلم إلا أن يكون سبحانه عالما بذاته على ما قلنا[١٣٠].

ويبين القاضي عبدالجبار هذا الأمر في حديثه عن محكم القرآن ومتشابهة، حيث أشار إلى أن المولى سبحانه بيّن أن الواجب ردُّ المتشابه إلى المحكم، حيث أن المتشابه يحمل على ما وافق دلالة العقل ليرد إلى المحكم؛ فما وافق حكم بصحته وإلا حمل على ما يوافقها: فمثلا قول تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] هذه الآية محكمة، وقوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] من المتشابه؛ فتحمل على المحكم بدلالة العقل فمعناها: وجاء أمر ربك، وهكذا فالاستدلال يكون بالمحكم وإلا بدلالة العقل في رد المتشابه إلى المحكم. ثم قال: " وإنما جعل الله بعض القرآن محكما وبعضه متشابه؛ ليكون الناس أقرب إلى النظر فيه والاتكال على أدلة العقول، ومحاجة العلماء دون التقليد، ولوجب على العاقل ألا يعتقد إلا المحكم، وما يدل عليه العقل، والمتشابه على الوجه الذي يوافق ذلك"[١٣١]. ويقول رحمه الله: "اشتباهه – المتشابه القرآني – إنما يكون من جهة اللفظ، فأما من جهة المعنى فليس بمشتبه؛ لأن المقرر في العقل، بمنزلة إيصال القول به، ويحل محل عهد المخاطب مع

(١٢٢) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ٩٤ – ٩٥.
(١٢٣) انظر: د. عماد الحويل، الكعبي وآراؤه الكلامية، ١٤.
(١٢٤) المصدر السابق، ٩١.
(١٢٥) انظر: المعتزلة، زهدي حسن جار الله، ٢٤٧.
(١٢٦) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ٨٧.
(١٢٧) انظر: القاضي عبد الجبار، الأصول الخمسة، ٦٦.
(١٢٨) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ٨٧.
(١٢٩) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ١٣٩ – ١٤٠.
(١٣٠) انظر: المصدر السابق، ١٤٠.
(١٣١) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ٩٠.

المخاطب؛ فكيف يصح القول بأن المراد به مشتبه، وإنما يعلم المراد به بقرينة تقترن به"[١٣٢]. وكذلك يقول: "وإذا وجدنا في كتاب الله المحكم والمتشابه، عرضنا ذلك على ما ركبه في قلوبنا، لنحمل أحدهما على وفاق الآخر"[١٣٣].

ومن خلال النصوص المتقدمة يتضح أنهم يقدمون العقل على النصوص المتشابهة، بمعنى أنهم يحملونها على المحكم باستخدام دلالة العقل.

المبحث الثاني: نقد منهج التلقي والاستدلال عند المعتزلة: بعد العرض الوجيز لمنهج المعتزلة في طريقة استدلالهم بالنقل والعقل، أعرض الآن لنقد منهجهم، حيث أن أهل السنة بمختلف مشاربهم قد ردوا عليهم كثيرا من الأمور، وفندوا عوارها وخطأها.

وسأقتصر على نماذج من هذه الردود؛ كون البحث لا يتسع لذيول الكلام حول هذه القضايا وتفريعاتها. وقد أسلفت أن منهج المعتزلة في التلقي قائم على أن القرآن أصل في تلقي الأحكام العقدية والفرعية، وكذلك ما صح قطعا عن رسول الله ﷺ وفقا وطريقتهم، وقد ذكرت نصوصا عنهم تؤيد هذا، نعم الخطأ في منهج التلقي عندهم هو الشروط أو قل العوائق التي وضعوها في طريق قبول الخبر.

بينما أهل السنة وهم السواد الأعظم من هذه الأمة وضعوا منهجا فريدا في قبول الخبر، ووضعوا علوما يتعرف من خلالها حال الرجال، وحال المتن، بما يضمن التوثق من صدور الخبر عن المعصوم صلى الله عليه وآلة وسلم، نعم قد يكون انتشار الوضع عذرا لهم في عدم قبول الحديث، لكن إزاء هذا وضعت مناهج تبيّن صحيح الحديث من سقيمه. وفي الحقيقة فإن الناظر في الصراع بين المعتزلة وخصومهم من أهل السنة خصوصا حملة الحديث، يجد أن له أثرا في عدم قبولهم للحديث؛ إذ أنهم كذبوا كثيرا من المحدثين، وقد مر ذكر خصومة عمرو بن عبيد مع المحدثين وتكذيبه إياهم. وكذلك بينت فيما أسلفت منهج استدلالهم بالنصوص، وعرفنا أن منهجهم يعتمد على أصولهم الخمسة، فهُم نظروا إلى نصوص الوحيين وفقا لهذه الأصول نظرا عقليا؛ وترتب على هذه النظرة قولهم بمسائل عقدية خالفوا في معظمها جمهور الأمة، وإن كان منطلقهم حسن، فمثلا في التوحيد انطلقوا من تنزيه المولى سبحانه وتعالى وأرادوا إثبات توحيده ورحمته وصدقه، ولا ريب أن هذا مقصد كل مؤمن بالله تبارك وتعالى، ولكنهم أخطأوا في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمسة [١٣٤] التي هي منهجهم. فهم يرون أن مقتضى التنزيه نفي الصفات وهذا ما اشتهر عنهم على لسان خصومهم، وفي الحقيقة أن العبارة الدقيقة في تقرير منهجهم أن نقول أنهم رأوا أن التوحيد يقتضي أن لا يشابه المولى سبحانه أحدا، فظاهر الصفات التي فيها إيهام بالتشبيه غير مراد هذا الظاهر، فهم يقولون مثلا أنه سبحانه قادر بذاته، لكن لا بقدرة تمييزا له عن القادر بقدرة وهو المخلوق، ويقولون عالم بذاته تمييزا له عن مَن تجوز عليه السّنة؛ فهم لم ينكروا الصفة، وإنما وقع الخلل في تقرير الصفة، حيث نفوا صفات زائدة على الذات، أي صفات تستحقها الذات دون أن توجب معاني زائدة عليها أو تسلب عنها معاني الكمال[١٣٥].

يقول الحجة الغزالي في الرد عليهم: "وقول القائل عالم بلا علم كقوله غني بلا مال، وعلم بلا عالم وعالم بلا معلوم، فإن العلم والمعلوم والعالم متلازمة كالقتل والمقتول والقاتل، وكما لا يتصور قاتل بلا قتل ولا قتيل، ولا يتصور قتيل بلا قاتل ولا قتل، كذلك لا يتصور عالم بلا علم ولا علم بلا معلوم ولا معلوم بلا عالم، بل هذه الثلاثة متلازمة في العقل لا ينفك بعض منها عن البعض. فمن جوز انفكاك العالم عن العلم فليجوز انفكاكه عن المعلوم، وانفكاك العلم عن العالم إذ لا فرق بين هذه الأوصاف"[١٣٦].

وممكن الرد عليهم كذلك بما ذكر ابن تيمية أنهم إذا قالوا ذلك رد عليهم بالقول: "لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيها أو تجسيما؛ لأنا لا نجد في الشاهد متصفا بالصفات إلا ما هو جسم، قيل لك : ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء"[١٣٧]، هذا بالنسبة لصفات المعاني، وكذلك هربوا من القول أنه سبحانه عالم بعلم؛ لأنه يلزم كما يرون وجود قديمين، وفي الحقيقة لا يلزم ذلك لأن مراد أهل السنة بهذه الصفات اعتبارات عقلية ذهنية الهدف منها القول بإثبات كل كمال للمولى سبحانه[١٣٨].

كذلك الصفات الخبرية فإنهم يؤولونها بمعاني رأوا أن اللسان العربي يؤيدها؛ لكونها موهمة للتجسيم، وهذا المسلك سلكه بعض أهل السنة في الصفات الخبرية، والأسلم أن نرد ما اشتبه علينا إلى علم الله سبحانه وتعالى، قال الطحاوي: "فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله عليه السلام، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه"، قال البابرتي عند شرحه كلام الطحاوي: "فإن قوما تأولوا بآرائهم ففوا الصفات وعطلوها، وقوما حملوها على ظواهرها فوقعوا في التشبيه والتجسيم فصاروا معطلة ومشبهة.

وحظ الراسخ الإيمانِ بالمتشابهات، تركُ التأويل والوقفُ على قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[آل عمران :٧]، كما هو مذهب السلف، وهو أسلم من مذهب الخلف الذين يؤولون بما لا يلزم منه تشبيه ولا تعطيل"[١٣٩].

وأما صفات الأفعال كالكلام وأنه مخلوق، وبالتالي قولهم بخلق القرآن، قال الإمام الأشعري رادا على المعتزلة:" وقال عز وجل:﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف : ٥٤]، فالخلق جميع ما خلق داخل فيه؛ لأن الكلام إذا كان لفظه عاما فحقيقته أنه عام، ولا يجوز لنا أن نزيل الكلام عن حقيقته بغير حجة ولا برهان، فلما قال:﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ﴾ كان هذا في جميع الخلق، ولما قال: ﴿وَالْأَمْرُ﴾ ذكر أمرا غير جميع الخلق، فدل ما وصفنا

---

(١٣٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، ١٦/ ٣٧٦. نقلا عن منهج المعتزلة في الأسماء والصفات، ١٠٤.
(١٣٣) القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ١٥١.
(١٣٤) انظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ١٣/ ٩٨.
(١٣٥) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ١٤٦.
(١٣٦) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة)، ١/ ١١٠.
(١٣٧) مجموع الفتاوى، ٣/ ٢٠.
(١٣٨) انظر: د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ١٤٦.
(١٣٩) البابرتي، محمد بن محمد بن محمود(ت:٧٨٦) شرح العقيدة الطحاوية، ضبطه: عبد السلام بن عبد الهادي شنار، (دار البيروتي: الطبعة، ١٤٣٠ه – ٢٠٠٩م)، ٦٤ – ٦٥.

على أن أمر الله غير مخلوق"[١٤٠] . ويرى ابن تيمية: "إن الله لم يزل متكلما إذا شاء ولا نقول إنه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاما ولا نقول إنه قد كان لا يعلم حتى خلق علما"[١٤١]. وكذلك من منهجهم يرون أن النصوص المخالفة لأصل العدل لابد أن ترد إليه، أي تأول بموجبه، ورد عليهم علماء أهل السنة فأبطلوا ذلك الأصل، قال الغزالي :" وكيف لا يكون خالقاً لفعل العبد وقدرته تامة لا قصور فيها، وهي متعلقة بحركة أبدان العباد والحركات متماثلة، وتعلق القدرة بها لذاتها؛ فما الذي يقصر تعلقها عن بعض الحركات دون البعض؟، مع تماثلها أو كيف يكون الحيوان مستبداً بالاختراع؟، ويصدر من العنكبوت والنحل وسائر الحيوانات من لطائف الصناعات ما يتحير فيه عقول ذوي الألباب، فكيف انفردت هي باختراعها دون رب الأرباب وهي غير عالمة بتفصيل ما يصدر منها من الاكتساب؟، هيهات هيهات ذلت المخلوقات وتفرد بالملك والملكوت"[١٤٢].

كذلك فإن القول بأن العبد يخلق أفعال نفسه فهذا فيه زعم أن ثمة خالق يخلق كخلق الله، ويصنع كصنعه من الحركة والسكون، والله سبحانه يقول: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر : ٣]، وهذا "موافقة منهم لمن جعل مع الله شريكا يخلق كخلقه"[١٤٣]. ومما يبطل هذا المسلك أن الله امتن على المؤمنين بالهداية وسلوك السبيل القويم، ولو كانت فعلهم المخلوق لهم لكانت المنة منهم لأنفسهم[١٤٤]. وردوا عليهم فيما قالوه من أن الله لا يريد المعاصي ولا يخلقها، فقالوا : يقول سبحانه :﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود : ١٠٧]، وقال سبحانه : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام : ١٣٧]، وقال تعالى :﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس : ٩٩] "فأخبر أنه لو لم يرد منهم العصيان والتكذيب والخلاف لما كان، ولا فعلوه، وأنه لو شاء أن يؤمنوا جميعا لآمنوا"[١٤٥].

وردوا عليهم في قولهم بوجوب فعل الصلاح على الله، وأن الله إذا لم يفعل الصلاح فإن هذا الفعل ظلم ينزه الله عنه، فقالوا لهم: مَن في غير ملكه فقد الظالم، وأما المتصرف في ملكه فليس بظالم[١٤٦].

وكذلك ردوا عليهم بقولهم: النصوص دلت على أنه سبحانه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، ويغفر لمن يشاء، ويفعل ما يشاء في ملكه، لا يسأل عن شيء فعله، والخلق يُسألون[١٤٧].

وبالنسبة لمنهجهم في الوعد والوعيد واستدلالهم بالنصوص على وفقه، وقولهم أن الله وعد المطيع بالجنة، وتوعد العصاة بالنار، وهو لا يخلف ما وعد به؛ فجعلوا إنفاذ الوعيد من أصولهم، فمنعوا أن يكون للنبي ﷺ شفاعة في أهل الكبائر، وأصل المنزلة بين المنزلتين قد يدخل في ذلك من حيث أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار بوعيد المولى سبحانه له بذلك، وهذان الأصلان راجعان إلى أصل العدل كما قرره القاضي فيما أسلفت ذكره. ورد أهل السنة على منهجهم هذا بأن فرقوا بين الخلف في الوعد والخلف في الوعيد، فالخلف في الوعد يُعد نقصا ينزه عنه المولى سبحانه وتعالى، بخلاف الخلف في الوعيد فلا يعد نقصا بل يعد كرما يمتدح به؛ حيث أن الناس متفقون على حسن الصفح والعفو عن عقوبة المذنب، واتفقوا على من يفعل ذلك، قال كعب بن زهير:

نبئت أن رسول الله أوعدني ... والعفو عند رسول الله مأمول

أنشده للنبي صلى الله عليه واله وسلم فلم ينكره أحد، واتفق أهل اللغة على أن العفو عن الذنب بعد تقدم الوعيد لا يوجب ذما للمتوعد ولا تكذيبا لخبره، وقد أمر الله بالعفو عن الذنب، فكيف لا يحسن منه فعله؟!، والكل مجمع على أن ما أمر الله به وحض عليه ومدح فاعله فليس بقبيح؛ إذن فالعفو عن الذنب بعد الوعيد ليس قبيحا[١٤٨]. إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن أهل السنة لا يطلقون القول في الخلف في الوعيد، والذي قدمناه خاص بالعصاة المؤمنين بالله سبحانه وتعالى، أما وعيد الكفار لا يخلف كما دلت على ذلك النصوص، قال الباقلاني: "فإن قال فما يؤمنكم أن يغفر الله لسائر الكفرة أو لبعضهم وإن كان قد قدم وعيده لهم بالنار، قيل له يؤمن من ذلك توقيف النبي ﷺ وإجماع المسلمين الذين لا يجوز عليهم الخطأ أن الله لا يغفر لهم ولا لأحد منهم؛ لأن الأمة بأسرها نقلت عن شاهد النبي ﷺ وهم حجة، وأهل تواتر أنهم: علموا من دينه ضرورة أن جميع الكفار في النار خالدين فيها، وعرفوا قصده إلى استغراق الوعيد لجميعهم وإرادته لكلهم وأن الله يفعل ذلك بسائرهم، ولولا هذا الإجماع والتوقيف الذي اضطررنا إليه لجاز العفو عما سألت عنه"[١٤٩]. ويقول أبو المظفر الإسفراييني[١٥٠]: "وليت شعري كيف حجروا على الله في مقدوره، وحظروا عليه التصرف في مطلق ملكه، وكيف منعوه العفو فيما يثبت له في عبده من حقه"[١٥١].

---

(١٤٠) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت: ٣٢٤هـ) ، الإبانة عن أصول الديانة ، تحقيق: د. فوقية حسين محمود (القاهرة : دار الأنصار، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧م)، ٦٣.
(١٤١) مجموع الفتاوى، ٦/ ١٥٥.
(١٤٢) إحياء علوم الدين :١/ ١١٠.
(١٤٣) الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد القاضي أبو بكر المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، (لبنان – مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ٢٩١.
(١٤٤) انظر: الباقلاني، التمهيد: ٣٧٩ .
(١٤٥) المصدر السابق: ٣١٨.
(١٤٦) انظر: اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت: ٧٦٨هـ)، مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار (لبنان، بيروت – دار الجيل، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ٦٩.
(١٤٧) انظر: الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت: ٣٢٤هـ)، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة: ١٤١٣هـ)، ١٣٦.
(١٤٨) انظر: المصدر السابق، ٤٠١ – ٤٠٢.
(١٤٩) المصدر السابق، ٤٠٢.
(١٥٠) طاهر بن محمد أبو المظفر الإسفراييني، الإمام الأصولي المفسر، توفي سنة ٤٧١ه (انظر: بن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ١/ ٢٤٦).
(١٥١) الأسفراييني، طاهر بن محمد أبو المظفر (ت: ٤٧١هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (لبنان: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ٦٥.

وإضافة إلى ما ذكر فإن الله ذكر في محكم التنزيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء : ٤٨]، ويدخل في قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ المؤمن الفاسق الذي ليس بكافر ولا مشرك؛ فتبين من هذه الآية الكريمة أن المذنب غير المشرك تحت المشيئة، إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، فمن لمن يتب لا يغفر لشركه، وما دونه يغفره سبحانه لمن شاء ويعاقب من شاء[١٥٢]. ومشكلة المعتزلة أنهم حملوا الآيات التي وردت في الكفار على عصاة المؤمنين وسووا بينهم في الجزاء، من مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن : ٢٣]، والمراد في هذه الآية الكافر العاصي[١٥٣]، وإنكارهم للشفاعة لعصاة المؤمنين مردود بالأحاديث الكثيرة الواردة في الموضوع ولا نطيل بذكرها.

وأما منهجهم القائم على تقديم العقل، فإنه يفهم من كلامهم مطلق تقديم العقل على النقل؛ لكون العقل أصلا والنقل فرعا عنه.

والمنهج القويم هو: إذا حصل تعارض بين دليلين سمعيين، أو عقليين، أو سمعي وعقلي فإنه لا يخلو من أن يكونا قطعيين، أو ظنيين، أو أحدهما ظني والآخر عقلي؛ وعند ذلك نقول: "فأما القطعيان فلا يمكن تعارضهما في الأقسام الثلاثة؛ لأن الدليل القطعي هو الذي يستلزم مدلوله قطعا، فلو تعارضا لزم الجمع بين النقيضين – وهو باطل – وهذا لا يشك فيه أحد من العقلاء.

وإن كان أحدهما قطعيا والآخر ظنيا تعين تقديم القطعي، وإن كانا جميعا ظنين صرنا إلى الترجيح ووجب تقديم الراجح منهما سمعيا كان أو عقليا.

فهذا تقسيم واضح متفق على مضمونه بين العقلاء، فأما إثبات التعارض بين الدليل العقلي والسمعي والجزم بتقديم العقلي مطلقا فخطأ واضح معلوم الفساد عند العقلاء...فإذا قدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لأنه قطعي لا لأنه عقلي فعلم أن تقديم العقلي مطلقا خطأ وأن جعل جهة الترجيح كونه عقليا خطأ وأن جعل سبب التأخير والاطراح كونه نقليا خطأ"[١٥٤].

الخاتمة: بعد رحلة ممزوجة بالمتعة وشيء من التعب وصلت إلى خاتمة هذا البحث، وسأذكر فيها النتائج التي توصلت إليها:

أولا: المعتزلة فرقة إسلامية كلامية لها طريقتها، ومنهجها في تلقي الشريعة، وكذلك لها منهجها في الاستدلال بالنقل والعقل.

ثانيا: يجعل المعتزلة القرآن الكريم أصلا لاستقاء الأحكام، ومصدرا للاستدلال، وكذلك حالهم مع السنة النبوية الصحيحة القطعية في ثبوتها.

ثالثا: أصّل المعتزلة لأنفسهم أصولا خمسة، مَـن لم يجمع هذه الأصول فليـــس بمعتزلي، وهذه الأصول هي : التوحيد والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

رابعا: العقل عند المعتزلة مجموعة من العلوم، مَن جمعها جاز له النظر والاستدلال.

خامسا: يخضعون نصوص الوحيين لأصولهم الخمسة، ولقواعدهم العقلية.

سادسا: تأثر كثير منهم بالفلسفة، وهم مختلفون في التأثر فمنهم مَن أغرق فيها، ومنهم دون ذلك.

المراجع

١. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، (المتوفى: ٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، (دار التراث – بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ).
٢. بن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
٣. بن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، عيون الأخبار، (دار الكتب العلمية –بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٨ هـ).
٤. زهدي حسن، جار الله، المعتزلة، (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٦٦ه = ١٩٤٧م).
٥. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، (الناشر: دار صادر – بيروت).
٦. المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني (ت: ٨٤٥هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ).
٧. صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر (المتوفى: ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، المحقق: إحسان عباس، (الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى).
٨. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد، الملل والنحل، (مؤسسة الحلبي).
٩. أبو القاسم البلخي، القاضي عبدالجبار، الحاكم الجشمي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، (بيروت، دار الفارابي، ١٤٣٩ ه-٢٠١٧م) .
١٠. المعارف، ابن قتيبة الدينوري، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م)، تحقيق: ثروت عكاشة.
١١. أبو إسحاق الحصري القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب (بيروت، دار الجيل).
١٢. أبو منصور عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، (بيروت، دار الافاق الجديدة، ١٩٧٧م).
١٣. د. الحويل، عماد عبد الرحمن علي، الكعبي وآراؤه الكلامية (رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة دمشق – كلية الآداب، ٢٠٠٩).
١٤. د. أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة (بيروت، دار آزال، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ ه – ١٩٨٨م).
١٥. أبو الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي، الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد.

(١٥٢) انظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ١١/ ٦٤٨.
(١٥٣) انظر: الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ٤٠٥.
(١٥٤) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (ت: ٧٥١هـ) ، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، (الرياض: دار العاصمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ) ، ٣/ ٧٩٧ .

١٦. أبو نصر الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.
١٧. د. أحمد مختار، عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م).
١٨. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (القاهرة: دار الدعوة).
١٩. أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري (بيروت: مؤسسة الرسالة).
٢٠. أبوبكر الجصاص، أحمد بن علي الرازي، الفصول في الأصول (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤١٤ه – ١٩٩٤م)
٢١. الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، المنقذ من الضلال، تحقيق: عبد الحليم محمود (مصر: دار الكتب الحديثة).
٢٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله، الكشاف (بيروت، دار الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ه).
٢٣. البخاري، الصحيح الجامع، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر (دار طوق النجاة)، تحقيق: محمد زهير الناصر.
٢٤. مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، كتاب الإيمان، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، تحقيق: محمد فؤاد باقي.
٢٥. محمد أبو ريدة، النظام وآراؤه الكلامية (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف).
٢٦. الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ألمانيا فيسبادن: دار فرانز شتايز، ١٤٠٠ه – ١٩٨٠).
٢٧. أبو الحسين البصري، المعتمد (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ه)، تحقيق خليل الميس.
٢٨. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،
٢٩. (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ١٣/ ٩٨.
٣٠. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة).
٣١. البابرتي، محمد بن محمد بن محمود(ت:٧٨٦) شرح العقيدة الطحاوية، ضبطه: عبدالسلام بن عبدالهادي شنار، (دار البيروتي: الطبعة، ١٤٣٠ه – ٢٠٠٩م) .
٣٢. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت: ٣٢٤هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسين محمود (القاهرة: دار الأنصار، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ه).
٣٣. الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد القاضي أبو بكر المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد
٣٤. حيدر، (لبنان – مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٣٥. اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت: ٧٦٨هـ)، مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة،
٣٦. تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار (لبنان، بيروت – دار الجيل، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
٣٧. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت: ٣٢٤هـ)، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تحقيق: عبد الله شاكر محمد
٣٨. الجنيدي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة: ١٤١٣هـ).
٣٩. الأسفراييني، طاهر بن محمد أبو المظفر (ت: ٤٧١هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (لبنان: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
٤٠. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (ت: ٧٥١هـ)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، (الرياض: دار العاصمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ).

The Mutazila approach to reception and reasoning (View and critique)

Abdulqader Hassan Ahmed Baras

Abstract: This research aims to introduce the methodology of a Muslim sect, the Mu'tazila. This sect was ticaldominant for a period of time and received support from the poli authorities of their time, which contributed to the spread of their ideas throughout the arious regions of the Islamic state. I have divided the ،research into an introduction two chapters, and a conclusion.

g the Mu'tazilaThe first section is devoted to definin from their inception, through their period of strength, then their weakness and disappearance. The second section is devoted to explaining their approach to reception and their approach to reasoning, followed by a conclusion that includes the results I have reached.

Keywords: Mutazilites, Curriculum, Receiving, Inference.